نيويورك تقاضي 13 شركة سجائر إلكترونية بتهمة استهداف القاصرين والتسويق المضلل

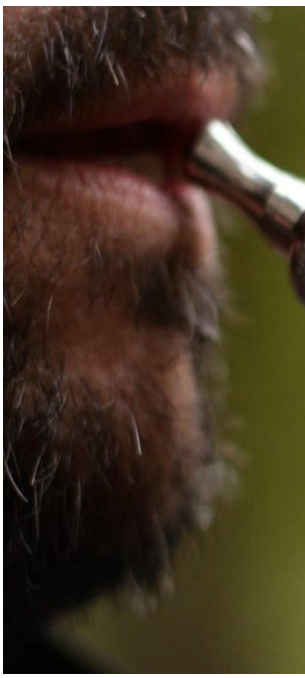

اعلنت المدعية العامة لولاية نيويورك الأمريكية، ليتيسيا جيمس، اليوم الجمعة، أنها رفعت دعوى قضائية تطالب فيها بفرض مئات الملايين من الدولارات على 13 مصنعاً وموزعاً وبائعاً للسجائر الإلكترونية.

وتتهم الدعوى المرفوعة في نيويورك الشركات "بتسويق منتجات قائمة على النيكوتين ومنكّهة بالسكاكر والفواكه تسبّب الإدمان الشديد في صفوف المستهلكين القاصرين، وتضليل الزبائن بشأن سلامة منتجاتها ومدى تطابقها مع القوانين، وإرسال منتجات بشكل غير قانوني إلى نيويورك، وانتهاك القوانين الصحية التي تهدف إلى الحد من التدخين بين الفئات الشابة"، وكل ذلك بفضل إستراتيجية تسويق مضللة".

وأكدت جيمس أنّ:"قطاع السجائر الإلكترونية يستند إلى (بيغ توباكو) أي قطاع التبغ"، مبيناً أن:"الشركات توحي بأنّ النيكوتين مادة ممتعة، لكنها تجعل الأطفال مدمنين وتتسبب بأزمة صحية عامة كبيرة جداً".

وتتهم الشركات المستهدفة بالدعوى بأنها لم تحصل على ترخيص من إدارة الغذاء والدواء الأميركية (أف دي أيه) لتسويق منتجاتها بنكهة الفاكهة أو الحلوى. وقد حظرت ولاية نيويورك بيع المنتجات المنكهة منذ العام 2020، بحسب جيمس.

ومن بين الجهات المستهدفة شركات أميركية وماركة "ألف بار" الصينية.

وفي عامي 2022 و2023، وافقت شركة بيع السجائر الإلكترونية الأميركية "جول" Juul على دفع نحو مليار دولار لأكثر من 40 ولاية بسبب استهدافها فئات الشباب.

ولا تحتوي السيجارة الالكترونية التي تشهد نمواً تجارياً قوياً منذ عشر سنوات، على التبغ بل على سائل عادة ما يحوي نيكوتين ويتم استنشاقه على شكل بخار.

ولا يحتوي السائل على القطران أو أحادي أوكسيد الكربون، وهما المسؤولان عن الإصابة بالسرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية المرتبطة بالتدخين.

ولكن منظمة الصحة العالمية وجمعيات مكافحة التدخين ترفض تأكيد أن التدخين الإلكتروني أقل خطورة من السجائر، مستندة إلى مبدأ الاحتراز وفي انتظار إجماع الدراسات على ذلك.